مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 09 العدد: 01 السنة 2020 ص 889 -908

تاريخ الإرسال: 2019/04/17 تاريخ القبول:2019/06/11

واقع المواطنة البيئية بالدول الأوروبية بين التشريعات الوطنية والتباين في التوجهات المجتمعية

The Environmental Citizenship At The European Countries Between The National Legislation And The Disparity Of The Societal Trends

محمد الأمين بن عودة Benaouda mohammed lamine
Royaamine2@gmail.com
المركز الجامعي تمنراست Tamenrasset University center

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد و تحليل طبيعة العلاقة بين متغيرين أساسيين يتمثلان في مفهوم المواطنة البيئية من جهة، و تأثيرها على التوجهات المجتمعية للأفراد و الجماعات، و ذلك في ظل المجتمعات بالدول الأوروبية، مع التطرق إلى وضعية و أهمية القضايا البيئية في الأطر القانونية و التشريعية الخاصة ببعض الدول الأوروبية على غرار بريطانيا، أوكرانيا و السويد، و قد خلصت الورقة البحثية إلى أن الإهتمام المتزايد بطرق تعزيز المواطنة البيئية لدى المجتمعات الأوروبية ساهم بشكلٍ كبير في تحسين الأوضاع البيئية للمحيط الذي يعيش فيه المواطن الأوروبي .

الكلمات المفتاحية : المواطنة، المواطنة البيئية، التوجهات المجتمعية

Abstract :

This paper aimed at analyzing the relationship between main several variables**,** the first one is The Environmental Citizenship, and how its effect on The Societal Trends of the individuals and groups in the Europeans countries as a second variable, and its focus on the environmental issues importance through the legislation of some of these countries as well as Britain Ukraine and Sweden, the paper found that there is a growing interest in order to strengthening the Environmental Citizenship at the Europeans communities, which contributed to improving the Environmental conditions where are the most of the individuals are living.

Key words: citizenship, The Environmental Citizenship, The Societal Trends.

مقدمة:

تشهد الدول و مختلف الوحدات و الكيانات السياسية عبر القارات إختلافات وتغيرات جذرية هامة، سواءٌ فيما تعلّق الأمر بطبيعة الدولة في حدّ ذاتها، أو من حيث علاقة أفراد الشعب أو المحكومين بالحاكم كما هو دارج في أدبيات و مصطلحات باحثي و دارسي العلوم السياسية بشكلٍ عام، و تشمل هذه التغيرات الراهنة عدّة مجالات ونواحي، و تنتشر على نطاق جد واسع و بدرجات متفاوتة بين الدول و الحكومات، منها ماهي إقتصادية، إجتماعية، و أخرى سياسية و ثقافية.

و في هذا الإطار تعتبر القضايا البيئية أحد أهم و أبرز المتغيرات التي لا تواجه فقط تواجد و بقاء الدول و الحكومات، بل حتى تهدد بقاء الإنسان واستمراره على الأرض، و ذلك لما للتغيرات و التطورات في القضايا البيئية من خطورة على حياة ومحيط الأفراد و المجتمعات في شتى الدول و الأقاليم، فبعد أن كانت الشؤون البيئية وما تطرحه من إهتمامات في فترات حقبات تاريخية سابقة قديمة، تتصف على أنها محدودة و مقتصرة على مسائل تعتبر اليوم بسيطة و بديهية، أضحى العامل البيئي أحد أبرز محددات التطور و التقدم من جهة، وأصبح يؤثر على طبيعة العلاقات السائدة بين الدول بمختلف صورها و حجم تأثيرها على المجتمع الدولي.

و بظهور القضايا و التحديات البيئية الجديدة مثل لتغيرات المناخية، الإحتباس الحراري .. ذهبت عدة دراسات و أبحاث تدرس هذه الظاهرة من حيث مسبباتها و الطرق الكفيلة لحلها و معالجتها، ومن بين هذه المقاربات ما تعلق بمسألة تعزيز مفهوم المواطنة البيئية لدى الأفراد، باعتبار الدافع الأساسي المساعد على دفع الحكومات الوطنية إلى تبني سياسات في شتى المجالات تراعي المتطلبات البيئية الهادفة لحماية محيط الأفراد وضمان إستمرار الحياة بشكل طبيعي.

وعلى ضوء هذا تطرح هذه الورقة البحثية تساؤلاً في غاية الأهمية هو كالتالي: **ما أثر ترسيخ المواطنة البيئية على حماية البيئة و المحيط بالدول الأوروبية ؟**

و للإجابة على هذا التساؤل تطرقت الورقة البحثية لمحاور أساسية هي :

1. تحديد مفهوم المواطنة و المواطنة البيئية.
2. طبيعة تشريعات بعض الدول الأوروبية المتعلقة بالبيئة.
3. طبيعة مؤشرات و توجهات الأفراد و الحكومات الأوروبية تجاه قضايا البيئة.

أولاً: تحديد مفهوم المواطنة و المواطنة البيئية:

بالنسبة للمواطنة كمفهوم فإنه يصعب تحديده، فبالنظر لعديد الكتّاب و الباحثين فإن المواطنة تحمل معانٍ مختلفة بشكلٍ كبير، ولا يوجد وفقهم إتفاق عالمي موحد وحقيقي بخصوصه، و يفسر بعض الفلاسفة الجدل و المعضلة المفاهيمية لمصطلح المواطنة على أنه شكل من أشكال التنازع في تحديد جوهر المفهوم ذاته، و هذا التنازع يكون في غالب الأمر مرهونٌ بعدد من التفسيرات الناجمة عن الإختلاف في السياق الذي يتم تداول مصطلح المواطنة من خلاله[1].

ففي وقتنا الحالي على سبيل المثال قد يتعلق مفهوم المواطنة بمفهوم "العضوية" أو "الإرتباط" بمفهوم الدولة، و وفق الباحث Coffey في دراسته المعنونة بـ Reconceptualising Social Policy فإن مفهوم المواطنة يُعبّر عن حالة معيارية مثلى، تتضمن مجموعة من الممارسات التي بها يتم تحديد هوية الأشخاص باعتبارهم أعضاء مؤهلين في المجتمعات باختلافها، و لمفهوم المواطنة في هذا الإطار عدة عناصر و أبعاد رئيسية أنظر **(الجدول رقم 01)**[2].

و في علم السياسة نجد المذهب و الأيديولوجيا الليبيرالية تتعامل مع مفهوم المواطنة من منظور معين، بحيث يؤكد الليبراليون على أن المواطنة هي ذلك الوضع الذي يؤهل كل فرد من أفراد المجتمع الواحد لأن يتحصل على نفس الحقوق المنصوص عليها في القوانين و الدستور، و أنّ المهمة الرئيسية للعملية السياسية في أي مجتمع وفق المذهب الليبرالي هي تعظيم هذه الحقوق الفردية، و السعي الدائم لتعزيزها و حمايتها[3].

وفي سياقٍ آخر هناك من يميّز بين عدة أنماطٍ من المواطنة من بينها مفهوم "المواطنة النشطة"، فإنه وحسب تقرير لهيئة ESF في إطار تفصيله حول مسألة "الرأسمال الإجتماعي" Social capital فإن مفهوم المواطنة النشطة يقصد به الممارسات النشطة لمختلف الحقوق الإجتماعية التي يتقاسمها الأفراد و يرتبطون بها في إطار المجتمع الواحد، و بذلك يصبح المفهوم أوسع من كونه مجموع حقوق فردية وواجبات منصوص

عليها في القوانين و الدساتير، بل يتعدى الأمر إلى مختلف الإلتزامات الإجتماعية، الإقتصادية و الثقافية الأخرى(4).

وفي تعريفٍ آخر تعتبر المواطنة النشطة ذلك المفهوم الذي يشير قدرة إختيارية طوعية يمتلكها المواطنين أفراداً و جماعات على آداء أدوار إجتماعية معينة، سواءٌ بشكلٍ مباشر أو من خلال منتخبيهم الذين يتولون عنهم ممارسة السلطات والصلاحيات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، و ذلك بغية تحقيق أهدافٍ جامعة مشتركة.

يمكن القول أنه ومنذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، أضحى مفهوم المواطنة مفهوماً أساسياً و رئيسياً على مستوى الخطاب الإجتماعي بشكلٍ عام، و ذلك عبر عدّة مجالات و أطر بحثية علمية على غرار علوم التربية و التعليم و العلوم السياسية و غيرها.. وقد سعت مختلف الأوساط الفكرية و المنظومات التربوية بدول بعينها إلى إحياء و إثراء مجال البحث في قضايا المواطنة، و ذلك بعد فترة من التهميش سادت المرحلة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية، إذ وفي بداية التسعينات أضحت مادة "المواطنة"و "المواطنة النشطة" أحد أبرز المواد التي تدرس على مستوى المؤسسات التربوية الإبتدائية بالمملكة المتحدة، أستراليا و كندا(5).

جدول رقم 01 يبيّن مختلف عناصر وأبعاد مفهوم المواطنة

عناصر مفهوم المواطنة	التعريف بالعنصر	المؤسسات الرسمية الأكثر إرتباطاً
الحقوق المدنية	الحقوق اللازمة من أجل الحرية الفردية وحرية التعبير، حرية الفكر والعقيدة، والحق في التملكوإبرام العقود سارية المفعول، والحق في العدالة.	المحاكم والسلطة القضائية بشكلٍ عام
الحقوق السياسية	الحق في المشاركة و في ممارسة السلطة السياسية، كعضو في هيئة سياسية أو كناخب لأعضاء هذه الهيئة	البرلمان والمجالس المحلية
الحقوق الإجتماعية	الحق في حد أدنى من الرفاه والأمن الاقتصاديين	النظام والهيئات التعليمية والمصالح الإجتماعية

المصدر: محمد الأمين بن عودة،"واقع حق المواطنة و الجنسية في ظل التعددية الإثنية بدولة جنوب السودان " .**مجلة الإجتهاد** للدراسات القانونية و الإقتصادية، المركز الجامعي بتمنراست ، عدد 12، جوان 2017.ص 189

أما بالنسبة لمفهوم المواطنة البيئية فيرى عديد الباحثين أن مسألة المواطنة البيئية و الإهتمام بها كحقلٍ علمي و إطار بحثي ممنهج حديث نسبياً، و تربط عدة دراسات إزدياد الإهتمام بمفهوم المواطنة البيئية بتطور الإهتمام بما يُعرف بـ "نظرية السياسة الخضراء"، وفي هذا الإطار ترسم الدراسات مساراً للتطور التاريخي فيما يخص الإهتمام العلمي بظاهرة المواطنة البيئية على أنها مرّت بموجتين أساسيتين، بحيث تبدأ الأولى مع نهاية سنة 1980 وصولاً إلى بدايات و منتصف التسعينات من القرن الماضي، أين كان الإهتمام منصب و مكثّف حول القضايا البيئية بشكلٍ عام، أما الموجة الثانية وهي التي تمتد إبتداءاً من فترة منتصف التسعينات إلى يومنا هذا، و قد إتصفت بعلاقة الإيكولوجيا أو البيئية بمسائل و مفاهيم النظرية السياسية مثل الديمقراطية، العدالة و المواطنة[6].

و عليه فقد إرتبط مفهوم المواطنة البيئية أو الإيكولوجية بنظرية السياسة الخضراء أو الفكر السياسي الأخضر، و هو ذلك الفكر الذي يؤكد و يحرص على قيم مجتمعية معينة مثل تحقيق التوازن الطبيعي، الدفاع عن الحقوق البيئية للأفراد والجماعات، تبرير فكرة المسؤولية الإجتماعية ..

و المواطنة البيئية/الإيكولوجية جدٌ ضرورية كفكرة لأنها تجمع بين كل المفاهيم و المساهمات الفكرية الواردة في العقود السابقة في إطار التركيز على البيئة، وهي أساسية أيضا للسياسة الإيكولوجية لأنها يمكن أن تكون بداية المجتمع السياسي المشترك، القائم على أسس و قيم تحرص على ترسيخ مسؤوليات الأفراد و الجماعات تجاه الطبيعة بشكلٍ عام، وعليه فإن عدة باحثين يرون في فكرة المواطنة البيئية/الإيكولوجية على أنها تحسن أو بالأحرى تطور مقبول من شأنه أن يساعد في مواجهة المشاكل المجتمعية المعاصرة[7]، وفي هذا الإطار هناك بعض المقاربات و الآليات التي من شأنها وضع المواطنة البيئية كفكرة قيد التنفيذ على أرض الواقع أنظر **(الجدول رقم 02)**.

جدول رقم 02 يبين آليات و مقاربات تفعيل المواطنة البيئية

الإعلام و التثقيف	تشجيع الآداء العالي	الإمتثال و التنفيذ
–التعليم و تقديم الإستشارات و الخبرات –وضع المعايير الخاصة بمناهج الترويج .	– الحوكمة. – تقديم حوافز االتنظيمات والشركات العاملة في مجال البيئة.	– ضبط الآليات التنظيمية واللوائح ذات الصلة.

Source: Environmental evidence australia," a review of best practice in environmental citizenship models: a review of case studies for epa victoria". Australia : ,june 2012.p 15

وفي نطاقٍ آخر يرى الباحث Derek R. Bell في دراسته المعنونة بـ Liberal Environmental Citizenship على أنّ فكرة المواطنة البيئية أو الإيكولوجية هي أحد أوجه التيار السّائد في العقود الأخيرة حول محاولات التوصيف المتعددة لمفهوم المواطنة بشكلٍ عام، و يستدل هنا بما أورده عدّة باحثين الذي أسهموا في مسألة "التوصيف" هذه و على رأسهم الباحثين MacGregor and Szerszynski اللذين قاموا بالبحث في عدة دلائل و توصيفات لمفهوم المواطنة على غرار المواطنة السيبرانية cyber citizenship المواطنة العلمية scientific citizenship، المواطنة العالمية global citizenship و المواطنة الإستهلاكية consumer citizenship.

و حسب الباحث Derek R. Bell فإنه حتى في إطار حديثنا عن "المواطنة البيئية" فقد شهد هذا الحقل إختلاف في تفسيرها أو توصيفها بشكل دقيق أنظر **(الجدول رقم 03)**، فالمتمعن في هذه الدراسات يدرك هذا التوصيف الذي منه على سبيل المثال: المواطنة البيئية environmental citizenship، المواطنة الإيكولوجية ecological citizenship، المواطنة المستدامة sustainability citizenship، وأخيراً المواطنة الخضراء green citizenship[8].

جدول رقم 03 يبين الفروقات بين صور المواطنة البيئية

	المواطنة البيئية	المواطنة الإيكولوجية	المواطنة المستدامة
القطاع	القطاع العام	القطاع العام و الخاص	القطاع العام و الخاص
طبيعة الحقوق والمسؤوليات	حقوق تعاقدية	مسؤوليات غير تعاقدية	مسؤوليات غير تعاقدية

Source: Giulia de stefano,"citizenship and environmental sustainability A survey study on swedish lund university students". Scania- sweden: lund university department of political science, 2016. P 10

يرى كل من Rob Flynn, Paul Bellaby and Miriam Ricci في حديثهم عن مفهوم "المواطنة البيئية" في تحليل جزئية معينة متعلقة بمستويات الإهتمام بين الحقول و الأطر العلمية المختلفة بهذا المفهوم، و يركز على علم الإجتماع والباحثين فيه، و مستوى تعاطيهم مع المفهوم مقارنة بالباحثين في العلوم السياسية، بحيث يرى بأن علماء الإجتماع بشكل عام لم يعيروا قضايا و مسائل البيئة و إزدياد مخاطرها الحديثة على حياة الأفراد و الجماعات(9).

لكن و بالنظر إلى حقل العلوم السياسية فإن الإهتمام بقضايا البيئة و المواطنة البيئية عرف إنتشاراً و تسارعاً في الوتيرة و درجة البحث، و نستطيع ملاحظة هذا التوجه من خلال التطور الحاصل في ما يسمى بـ "الفكر السياسي الأخضر أو النظرية السياسية الخضراء" The Green Political Theory، التي شهدت إهتماماً متزايد بظاهرة تأسيس الجماعات و الأحزاب السياسية الخضراء، اللوبيات الخضراء التي تدافع عن القضايا البيئية و حقوق المواطنين في العيش ببيئة و محيط نظيفين و غيرها من القضايا ذات الصلة(10).

وفي دراسةٍ للوكالة البريطانية للبيئة The Environment Agency سنة 2005، أكدّت على ضرورة أن تلعب الوكالة و الهيئات العاملة و الناشطة في المجالات البيئية المختلفة أدواراً عديدة، يجب أن تستهدف في مجملها على مسألة تحسين جودة البيئة بشكل فعّال، و ذلك تبعاً للمخطط الإستراتيجي للوكالة المسطر سنة 2004 الهادف إلى

البحث في آليات التأثير على الجوانب السلوكية للأفراد و الجماعات بغية ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية بشكلٍ عام، وفي هذا الإطار يختلف دعم الحكومات الأوروبية لهذا النوع من الهيئات و الجماعات أنظر **(الشكل رقم 01)**، و أكّدت الوكالة أيضا في دراستها على ضرورة أن تعمل الهيئات البيئية على رصد كل الأحداث التي من شأنها التأثير على التغير البيئي بالدول، و ذلك بالتركيز على الأنشطة الحكومية خاصةً في قطاع الأعمال[11].

شكل رقم 01 يبين نسبة دعم بعض الحكومات الأوروبية للهيئات و الجماعات العاملة في مجال البيئة 2000-2004

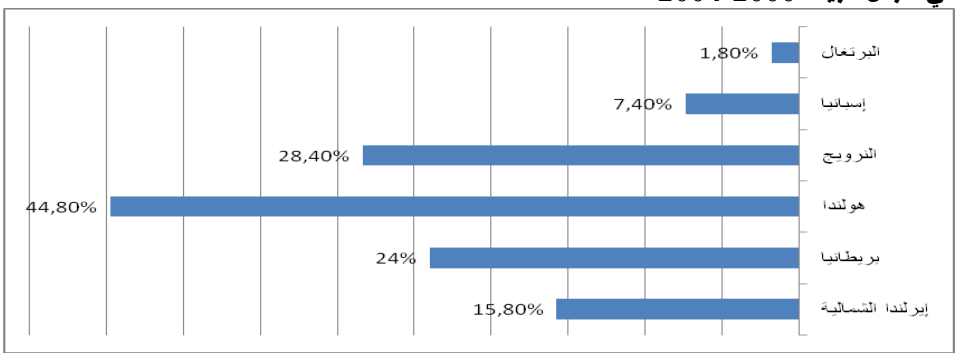

Source:Mary kelly, fiachra kennedy and others," environmental attitudes and behaviours: Ireland in comparative european perspective". Third report of national survey data, Dublin –ireland : university college Dublin,February 2004.P 09

و تبعاً لذات الدراسة ترى الوكالة البريطانية للبيئة The British Environment Agency على أن المواطنة البيئية هي أن لا يتركز إهتمام و نظر الأفراد على مصالحهم الذاتية المتعلقة بجوانب الرفاهية بمفهومها الضيق، بل يجب أن يكون التركيز أكثر على الجوانب الأبعاد المتعلقة بالتحسين الأوسع لجودة البيئة و المحيط، و كذلك مراعاة حقوق و احتياجات الأجيال القادمة، والتصرف بمسؤولية اتجاه البيئة Ecology وجميع قضايا الأمر الذي من شأنه أن يحقق مفهوم الإستدامة البيئية والعدالة البيئية Environmental Justice بين الأجيال ككل[12].

بالرغم من حالة الغموض التي تسود مفهوم "المواطنة البيئية"، و التي سببها حالات التوصيف المختلفة للظاهرة على النحو الموضح آنفاً، إلا أنه يمكن أن ندرج تعريف لها، فوفق هيئة البيئة الكندية فإن المواطنة البيئية تُعرّف على أنها :

المواطنة البيئية هي التزام شخصي لتعلم المزيد واكتساب معارف إضافية حول البيئة و المحيط واتخاذ إجراءات بيئية مسؤولة من طرف الأفراد و الحكومات، وعليه فإن الإهتمام بفكرة المواطنة البيئية يشجع الأفراد والمجتمعات والمنظمات على التفكير في الحقوق والمسؤوليات البيئية التي لدينا جميعًا كمقيمين في كوكب الأرض، و قد إختصرت الهيئة في نهاية تعريفها لمفهوم المواطنة البيئية على أنه إلتزام برعاية الأرض[13].. من الواضح جداً من خلال هذا التعريف الخروج من الإطار الدولتي الحكومي إلى الإطار العالمي في الحرص و التأكيد على مفهوم و أهداف وضع المواطنة البيئية قيد التنفيذ على أرض الواقع.

ثانياً: طبيعة تشريعات بعض الدول الأوروبية المتعلقة بحماية البيئة

قبل التطرق إلى مسألة الحس البيئي و مؤشرات تنامي المواطنة البيئية بالمجتمعات الأوروبية بشكلٍ عام و ببعض الدول منها بشكلٍ خاص، نعالج مسألة وضعية التشريعات الوطنية ببعض البلدان الأوروبية المختارة، باعتبارها –التشريعات– القاعدة التي تعمل من خلالها الحكومات و الأفراد المواطنين معاً في مجال و سبيل حماية البيئة و تعزيز و ترسيخ المواطنة البيئية لدى الأروبيين من المواطنين و المقيمين معاً.

تبعاً لما قدّمته الباحثة Emanuela Orlando في دراستها "The Evolution of EU Policy and Law in the Environmental Field: Achievements and Current Challenges " فإن موضوع و قضايا حماية البيئة أضحت الآن من بين أولويات السياسات الأوروبية بشكل عام، و كذا السياسات الوطنية بشكلٍ خاص على حدٍّ سواء، فطوال الأربعة 04 عقود الماضية شهدت القارة الأوروبية أو التجربة الأوروبية مايزيد عن مئتي 200 نص قانوني ثانوي خاص بالدول الأوروبية يختص بالقضايا البيئية و حماي البيئة بشكلٍ عام.

وعلى المستوى العالمي ومن خلال المساعي الدولية لتعزيز و الحرص على تنمية الإهتمام بالبيئة، يعتبر الإتحاد الأوروبي في هذا المجال طرفاً في ما يزيد عن أربعين 40 إتفاقية متعددة الأطراف تختص بالدفاع عن البيئة و حماية المحيط[14]، وهذه كلها مؤشرات على وجود إرادة جماعية أوروبية من جهة، وكذا وطنية هادفة إلى تعزيز الأنشطة و الأعمال و المبادرات الرامية لحماية البيئة و المحيط.

يرى الباحثين أن البدايات الأولى للإهتمام القانوني التشريعي بقضايا البيئة على المستوى الأوروبي الأشمل كان في أواخر الستينات و بداية السبعينات من القرن الماضي، إلا أن تلك المحاولات أو التجارب الأولى إتصفت حسب عدة فقهاء في القانون بعدم التماسك و "التخبط و التشتت"، إلا أنها مثلت البدايات الأولى في هذا الإطار.

ومع ذلك شهدت هذه المرحلة بداية بالإهتمام الدولي بقضايا البيئة عبر إنعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 متعلق بما عُرف بـ "البيئة الإنسانية"، و التي شكّلت كمحفز للقادة الأوروبيين من رؤساء دول و رؤساء حكومات، و تم على إثرها تأسيس و إنشاء "دائرة البيئة الأوروبية و حماية المستهلك" سنة 1973 Environment and Consumer Protection Service، و التي أعدّت فيما بعد أوّل برنامج عمل بيئي أوروبي Environmental Action Programme (EAP)[15].

أما بالنسبة للتجارب الوطنية الأوروبية في مجال التشريعات و القوانين الخاصة بالبيئة و حماية المحيط، فإن هذه التجارب تختلف و تتفاوت من حيث الأسبقية و طريقة معالجة المواضيع ذات الصلة بالبيئة، فمثلاً نجد التجربة البريطانية التي أعدّت قانون حماية البيئة Environmental Protection Act سنة 1990 تضمن حوالي 228 مادة تم إدراجها في تسعة 09 أقسام[16] ، و يعتبر الأكبر من حيث حجم المواد مقارنة بقوانين بقية الدول الأوروبية الأخرى، و كذلك نرصد التجربة الأوكرانية التي أسست لأول قانون خاص بحماية البيئة في 05 ماي 1993 و الذي نص على العديد من البنود والمسائل ذات الصلة بالقضايا البيئية، وحدد الهدف من القانون في مادته التاسعة 09 على إعتبار القانون جاء لضمان حقوق المواطنين الأوكرانيين في بيئة نظيفة، و الأحقية

في مشاركة المواطنين بأن يكونوا طرفاً في مناقشة واتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بالبيئة[17].

أما المثال الأخير فيتمثل في التجربة السويدية التي أسست لقانون حماية البيئة في 01 جانفي 1999، وقد جاء هذا القانون لاغياً و معوضاً لـ 15 نص قانوني سابق، و يتميز القانون السويدي لحماية البيئة الصادر سنة 1999، الأوسع و الأكثر دقة من حيث الفئات و المجالات المستهدفة، فقد جاء في تعريفه على أنه يتعلق بحماية : الأرض، المياه الطبيعة، حماية الأنواع النباتية و الحيوانية و مكافحة الأنشطة الخطرة بيئياً، مراقبة الأعمال و المنتجات الكيميائية و الهندسة الجينية الضارة، و كذا طرق و آليات معالجة النفايات و إدارتها[18] .

ثالثاً: طبيعة مؤشرات و توجهات الأفراد و الحكومات الأوروبية تجاه قضايا البيئة

تعدُّ مسألة حماية البيئة Environmental Protection و الحفاظ عليها من أهم التحديات الرئيسية التي تواجهها المجتمعات في الوقت الحاضر، فحسب الباحث Nicolás C وآخرون فإن الإعتماد المتواصل، المستمر والمكثّف على مجهودات الأجهزة و المؤسسات الحكومية في سبيل مواجهة هذه التحديات و المتغيرات البيئية المتزايدة، من خلال وضع السياسات العامة، و معايير التنظيم و التأثير على الأنشطة البشرية الهادفة لحماية البيئة، يعتبر هذا الإعتماد المطلق حسبه نقصاً و تقصيراً في المقاربة الشاملة لحماية البيئة أو في ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية، فجهود إستعادة البيئة من المخاطر الراهنة ليست مقتصرة فقط على المخططات التي تنفذها الهيئات التنظيمية الحكومية، بل هي أيضاً تعتمد على الخيارات و السلوكات اليومية للأفراد أنظر **(الشكل رقم02)**، فتحمل الأفراد لمسؤولياتهم تجاه البيئة من حيث طبيعة الإستهلاك اليومي، ما قدر إستعدادهم للتضحية عن بعض المتطلبات في سبيل حماية البيئة..كلها تعتبر جزءاً أساسياً في سبيل تحقيق تنمية أكثر إستدامة[19].

شكل رقم 02 يبين توجهات مواطني الإتحاد الأوروبي حول تقديرهم لأهمية مسألة حماية البيئة أكتوبر 2017

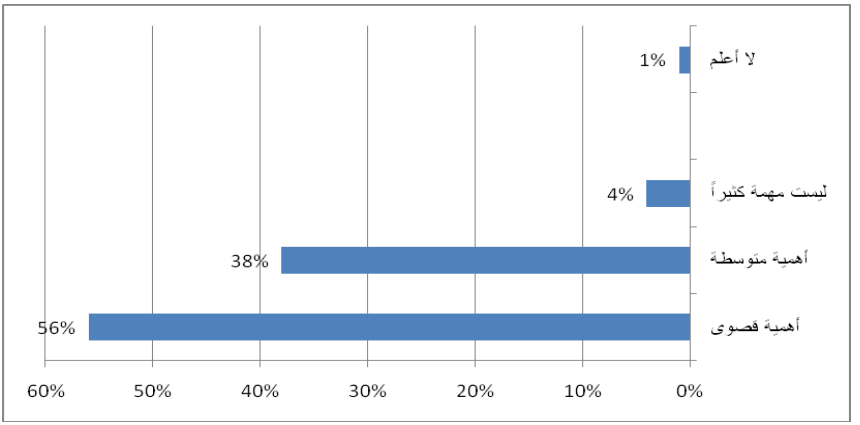

Source : European Commission,Directorate-General for Environment, " Attitudes of European citizens towards the environment ". Special Eurobarometer Report 468 ,October 2017.P 04

وفي هذا الإطار هناك كثير من الأبحاث و الدراسات التي ركّزت على البعد البيئي في مقابل العديد من الأبعاد في حياة الأفراد و الجماعات، وهنا يمكن الإستدلال بما قدّمه الباحثان Mondéjar-Jiménez, J. A. Vargas, and Gázquez-Abad في دراستهما حول Personal Attitudes in Environmental Protection من رؤية في محددات السلوكات الفردية التي من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف سامية مثل حماية البيئة في مقابل التضحية الإقتصادية و مستوى الرفاهية لدى الأفراد أنظر **(الجدول رقم 04)**، و قد حدّد في دراسته ثلاثة فرضيات أساسية هي كالتالي:

1. القيم البيئية لديها التأثير الإيجابي على العوامل الكامنة الأخرى (إقتصادية، رفاهية..).
2. الموقف البيئي لديه تأثير إيجابي على استباقية روح المبادرة لدى الأفراد وعلى أفعالهم و سلوكاتهم اتجاه البيئة.
3. روح المبادرة البيئية للأفراد لها تأثير إيجابي على الإجراءات الحكومية اتجاه البيئة .

جدول رقم 04 يبيّن بعض معايير سلوكات الأفراد اليومية تجاه البيئة

قيم بيئية	– طبيعة العلاقة بين الفرد و الطبيعة بشكل عام. – الإيمان بأن المشاكل البيئية يمكن حلها بمجهودات فردية دون اللجوء لإتفاقيات دولية.
مواقف اتجاه البيئة– إقتصادية	– القبول بمضاعفة الضرائب إن كان من شأنها منع حدوث تلوث بيئي. – القبول بزيادة 20% في أسعار بعض المقتنيات إذا كانت تساعد في حماية البيئة.
روح مبادرة بيئية	– حضور إجتماعات و توقيع عرائض بهدف حماية البيئة. – الإنخراط في المنظمات و الهيئات العاملة في مجال حماية البيئة.
أفعال اتجاه البيئة– إستهلاكية	– إختيار المنتجات ذات التأثير الإيجابي على البيئة. – التقليل أو ترشيد إستهلاك المياه.

Source: Mondéjar-Jiménez, J. A. Vargas, and Gázquez-Abad, "Personal Attitudes in Environmental Protection". SPAIN :Autumn 2012. P 1040

ومن جهةٍ أخرى ومن بين أهم مؤشرات تنامي ثقافة المواطنة البيئية بالمجتمعات الأوروبية و الحكومات الأوروبية على حدٍ سواء، هي الإزدياد الواضح في العقود الأخيرة لظاهرة الأحزاب السياسية الخضراء، أو بما يُعرف إختصاراً بتيار الخُضر، فوفقاً للباحث Mondéjar-Jiménez فإن الأحزاب السياسية الخضراء بأروبا قد قطعت أشواطاً كبيرة دامت حوالي 40 سنة إلى يومنا هذا، وقد عُرفت في بادئ الأمر على أنها تيارات و قوى إحتجاجية بالدرجة الأولى، ثم إنتقلت إلى العمل في إطار التنظيم الحزبي في مطلع السبعينات من القرن الماضي و ذلك مع تأسيس أول الأحزاب السياسية الخضراء بكل من بريطانيا و بلجيكا[20]، إلى جانب ألمانيا فيما بعد و التي شهدت أوّل حزب سياسي يدافع على الحقوق البيئية في 17 مارس 1979 و المتمثل في تنظيم the

Sonstige Politische Vereinigung Die Grünen ، ثم تلاه حزب آخر في 13 جانفي 1980[21] .

وقد إنتظرت القارة الأوروبية حوالي عقدين من الزمن إلى غاية منتصف التسعينات من القرن الماضي، و بالضبط سنة 1995 أين حقق حزب الرابطة الخضراء الفلندي The Green League Party أول الإنتصارات السياسية بالقارة الأوروبية لحزبٍ أخضر يتبنى سياسة الدفاع على القضايا البيئية، و ذلك بمشاركته بالحكومة الفلندية آنذاك كأول تجربة بالمنطقة[22].

ولطالما تقلّدت منطقة دول الشمال بأروبا دور الريادة في هذا المجال، على غرار دولة السويد التي تمتلك الأحزاب السياسية الخضراء فيها مقاعد معتبر حتى بالمجالس المحلية البلدية[23] أنظر **(الشكل رقم03)**، وفي سنة 2004 أصبحت لاتفيا بمثابة أول دولة أوروبية يتزعم و يترأس حكومتها رئيس أحد الأحزاب السياسية الخضراء المدافعة على القضايا البيئية، في مؤشرٍ على تنامي التوجهات السياسية و المجتمعية البيئية بأروبا[24].

شكل رقم 03 يبين نسبة تواجد الأحزاب السياسية الخضراء في بعض المجالس البلدية السويدية سنة 2006

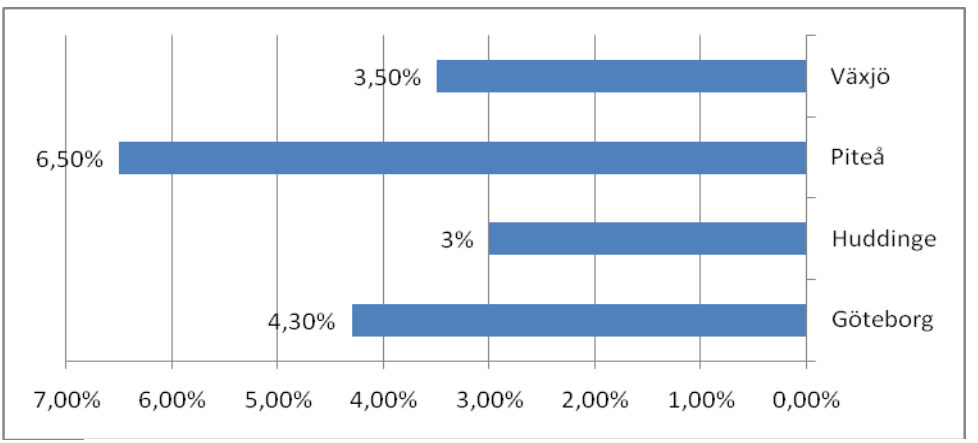

Source: Simon matti,op.cit, P24

وفي سياقٍ متصل، فقد حققت المجالس المحلية السويدية مستويات عالية و جدّ مقبولة من حيث أدائها و محافظتها على البيئة و المحيط أنظر **(الجدول رقم05)**، فحسب المؤشر الأوروبي للبيئة European Environmental Index لسنة 2006، فقد حققت هذه المجالس المحلية قفزة فيما يخص المحافظة على البيئة و تطوير إستخدامات طاقة غير ضارة بالمحيط، فقد تراوح تنقيط المؤشر مابين 0 – 51 نقطة، يجمع من خلالها عدة نقاط متصلة بمؤشرات معينة تنحصر في إثنا عشر مؤشر (12) منها على سبيل المثال لا الحصر : تقليل النفايات واستخدام بعض أنواع الوقود الأحفوري Fossil Fuels، إستخدام نظم متطورة لمعالجة النفايات واستخراج الطاقة منها، مستوى إستخدام الطاقات المتجددة في أجهزة التدفئة بمختلف العقارات، مستوى ثقافة و تدريب عمال البلديات في المجالات البيئية، إستخدام الطاقات البديلة للمركبات الحكومية الخاصة بالبلديات، إحترام المعايير البيئية المستخدمة في مواد التنظيف الخاصة بالبلديات[25] .

جدول رقم 05 يبين درجة تنقيط بعض البلديات السويدية على المؤشر الأوروبي للبيئة لسنة 2006

Göteborg	Huddinge	Piteå	Växjö
43	39	43	45

Source: Simon matti,op.cit, P24

وفي سياقٍ مغاير و وفق تقريرلـ-EuropeanCommission,Directorate General for Environment فإن آراء المواطنين الأوروبيين تختلف فيما يخص القضايا البيئية، و هذا الإختلاف يعود بالدرجة الأولى إلى التباينات في مستوى الوعي البيئي و كذا التباين في إدراك أهم المخاطر التي تنتشر بالمحيط الي يعيش فيه أي مجتمع من هذه المجتمعات، الأمر الذي يعكس في نهاية المطاف إختلافات في درجات المواطنة البيئية لدى المواطنين الأوروبيين باختلاف بلدانهم، وقد إعتمد التقرير على مسح آراء مواطني 29 دولة أوروبية وقام بطرح مجموعة من الأسئلة، لكي يتمكن في الأخير من إستنباط مستوى الوعي البيئي لدى مواطني هذه الدول.

وفي إستقصائه لإجابات المبحوثين حول ماهي أكثر المسائل البيئية الأكثر أهمية أظهر إختلافات واسعة بين الدول الأوروبية، ففيما إعتبر مواطنو حوالي 13 دولة أوروبية أن مسألة "التغير المناخي" Climate Change هي الأهم على غرار الدنمارك 70%، بريطانيا 58%، إيرلندا 49%، ذهبت آراء مواطني سبعة 07 دول أوروبية على إعتبار التلوث الجوي هو المسألة البيئية الأكثر أهمية و إلحاحاً، و قد تصدرت هذه المجموعة مالطا بـ 74%، اليونان 52%، و رومانيا 46%، فيما توجهت آراء مواطني بقية الدول إلى إعتبار مسألة تزايد كمية النفايات هي المسألة الأكثر إلحاحاً و أهمية بيئياً، و ذلك على غرار لاتفيا 65%، و جمهورية التشيك 54%، فيما مثّل مواطنو البرتغال حالة فريدة لإعتبارهم أن أكثر المسائل البيئية إلحاحاً هي المتعلقة بمخلفات الأسمدة الزراعية على المنتوجات الفلاحية و ذلك بنسبة تأييد بلغت 47%، و في تقرير European Commission,Directorate-General for Environment فقد بين طبيعة تصنيفات المواطنين الإسبان لأهم القضايا البيئية على النحو الموضح في (**الشكل رقم 04**).

شكل رقم 04 يبين تصنيف المواطنين بإسبانيا لأهم القضايا البيئية لسنة 2007

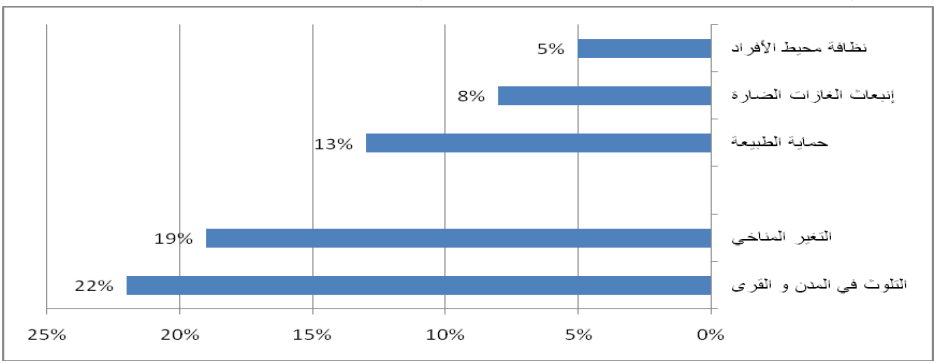

Source: European Commission,Directorate-General for Environment,"attitudes of european citizens Towards the environment". Special Eurobarometer Report, Results for spain: March 2008. P01

و ترصد عدة دراسات وأبحاث العديد من الوسائل و الآليات التي قد تؤثر على توجهات المواطنين بأوروبا وبمختلف المجتمعات بدول العالم، هذه الوسائل التي من

شأنها أن تلعب أدواراً في غاية الأهمية و الخطوة معاً، و هي أحد أدوات التنشئة المجتمعية على القضايا البيئية و سلامة المحيط الذي يعيش فيه الأفراد.

وفي تقرير Attitudes of European citizens towards the environmen الصادر سنة 2017، تطرّق في أحد جزئياته إلى دور وسائل الإعلام باختلاف أنواعها و أشكالها، في التأثير على إستيقاء الأفراد من مواطني الإتحاد الأوروبي للمعلومات البيئية منها من جهة، و كذا دورها في تثقيفهم في المجالات البيئية، والتحسيس أكثر بمخاطرها و تهديداتها على حياتهم و على المحيط الذي يعيشون فيه أنظر (**الشكل رقم 05**)، وقد شمِل هذا البحث حوالي خمسة 05 وسائل إعلامية تثقيفية هي (القنوات التلفزيونية الإخبارية، وسائل التواصل الإجتماعي، الأفلام السينمائية والوثائقية، الجرائد و الصحف، الراديو).

شكل رقم 05 يبين آراء مواطني الإتحاد الأوروبي حول أهم مصادر المعلومات الخاصة بالبيئة أكتوبر 2017

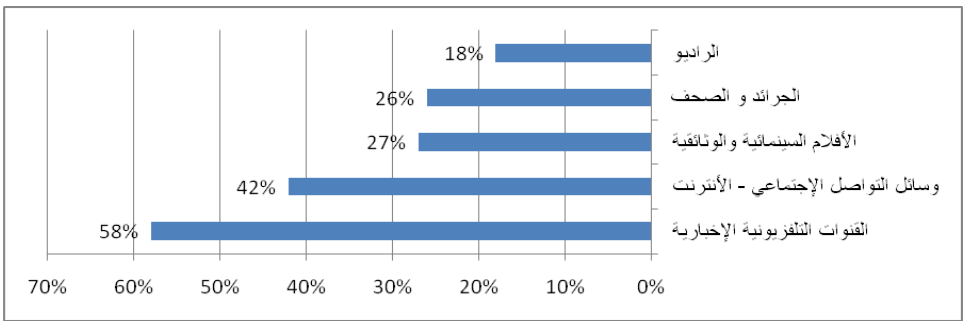

Source : European Commission,Directorate-General for Environment, " Attitudes of European citizens towards the environment ". Special Eurobarometer Report 468 ,October 2017. P 07

حسب الشكل أعلاه وبالرغم من الإنتشار الواسع لوسائل التواصل الإجتماعي، إلا أن القنوات التلفزيونية الإخبارية حصلت على نسبة مئوية جدُّ معقولة من حيث درجة التأثير على حجم المعلومات البيئية لمواطني الإتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى يُفصل التقرير في جزئية جِدُّ مهمة، و هي التغير الذي حصل في تأثيرات هذه

الوسائل و المواد الإعلامية في الفترة مابين نوفمبر 2004 إلى غاية أكتوبر 2017 أنظر **(الشكل رقم 06)**، فقد سجل التقرير ثلاثة ملاحظات رئيسية هي :

1. تراجع حاد لدور بعض المواد و الوسائل الإعلامية و يتعلق الأمر بالراديو (من 24% إلى 18%) و الجرائد (من 51% إلى 26%).
2. تذبذب في نسبة تأثير القنوات التلفزيونية الإخبارية (من 72% نوفمبر 2004 إلى 68% ديسمبر 2007، 73% ماي 2011، 58% أكتوبر 2017).
3. تصاعد مستمر لدور وسائل التواصل الإجتماعي و الأنترنت في التأثير على تحصيل الأفراد لمعلومات متعلقة بالبيئة (من 11% نوفمبر 2004 إلى 24% ديسمبر 2007، 31% ماي 2011، 42% أكتوبر 2017).

شكل رقم 06 يبين التغير في نسبة تأثير بعض الوسائل الإعلامية على المعلومات البيئية لمواطني الإتحاد الأوروبي (نوفمبر 200- أكتوبر 2017)

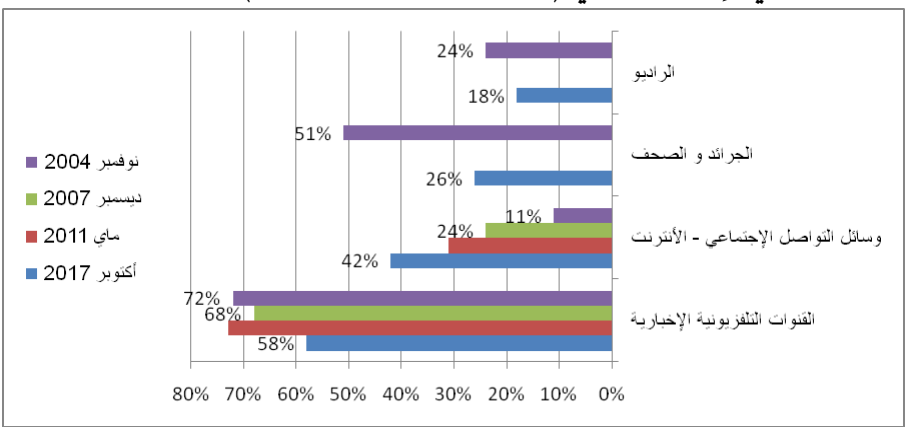

Source :European Commission,Directorate-General for Environment, " Attitudes of European citizens towards the environment ". Special Eurobarometer Report 468 ,October 2017. P 07

خاتمة :

إن زيادة الإهتمام بالمسائل و القضايا البيئية بالأبحاث و الدراسات الأكاديمية النظرية أو الميدانية، يعتبر أحد أهم مؤشرا التحسن في الوعي البيئي المجتمعي بالقضايا البيئية، و في هذا الإطار تبقى الدول الأوروبية رائدة في مجال الدراسات البيئية باختلافات و

تباينات معتبر بين الدول الأوروبية المختلفة، الأمر الذي ولّد ثقافة بيئية و ترسيخاً للمواطنة البيئية لدى مواطني الدول الأوروبية، و هذه المواطنة هي الكفيلة بشكلٍ أساسي و فعّال في التأثير على البرامج السياسات الحكومية في كافة المجالات، و جعلها تراعي متطلبات البيئة التي يعيش بها الأفراد، و مواجهة مختلف المخاطر و التهديدات البيئة المتجددة.

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) - Jason John Wood, "Young People and Active Citizenship:An Investigation".Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the award of Doctor of Philosophy (PhD), Leicester – UK:De Montfort University,August 2009.P 07

(2) - Ibid, p 07

(3) - the taskforce on active citizenship, "The concept of active citizenship Background". Working paper,dublin –ireland: March 2007. P 02

(4) - Ibid, p 04

(5) - Claus haas," what is citizenship - an introduction to the concept and alternative models of citizenship".copenhagen – danmark : The danish university of education,2000.p 01

(6) - Ángel valencia sáiz, "globalization, cosmopolitism and ecological citizenship". Paper presented at the european consortium on political research joint sessions workshop "citizenship and environment" Uppsala- sweden,april 13th 18th, 2004.p 13

(7) - Ibid, p 12

(8) - Derek R. Bell ,"Liberal Environmental Citizenship". Paper presented at the European consortium on political research joint sessions workshop "citizenship and environment" Uppsala-sweden,april 13th 18th, 2004.p 02

(9) - Rob Flynn, Paul Bellaby and Miriam Ricci ,"Environmental citizenship and public attitudes to hydrogen energy Technologies". Environmental Politics, Salford- UK: routledge taylor and francis group, Vol. 17, No. 5, November 2008.p 768

(10) - Ibid, p 769

(11) - Julie Barnett and others,"Environmental Citizenship:Literature Review". Almondsbury, Bristol-England:The Environment Agency, May 2005.p 07

(12) - Julie Barnett and others,op.cit, p07

(13) - Derek R. Bell ,op.cit, p 03

(14) - Emanuela Orlando ,"The Evolution of EU Policy and Law in the Environmental

Field: Achievements and Current Challenges ". WORKING PAPER 21 ,The Transatlantic Relationship and the future Global Governance, april 2013.p 02

(15) - Ibid, p 03

(16) - Environmental Protection Act 1990 CHAPTER 43. LONDON- UK: TSO ,The Stationery Office, 1990.p 10

(17) - Law of Ukraine On Environmental Protection. Holos – Ukrainy: June 25, 1995. P 05

(18) - Ministry of the Environment, the environmental code, Stockholm - Sweden, 1990.p 04

(19) - Nicolás C. Bronfman and others," Understanding Attitudes and Pro- Environmental Behaviors in a Chilean Community". Sustainability journal, vol 07, October 2015.p 1412

(20) - Vedran horvat, tomislav tomesevic ,"green parties in europe : Potential routes of future development". Croatian international relations review, july -december 2011.p 15

(21) - Frank Zelko & Carolin Brinkmann (eds),"Green Parties: Reflections on the First Three Decades". Washington, DC : Heinrich Böll Foundation North America, December 2006. P21

(22) - Vedran horvat, tomislav tomesevic,op.cit, p 15

(23) - Simon matti,"the imagined environmental citizen Exploring the state – individual relationship In swedish environmental policy". Luleå- sweden: luleå university of technology Department of business administration and social sciences Division of political science, 2006. P 24

(24) - Vedran horvat, tomislav tomesevic,op.cit, p 15

(25) - Simon matti,op.cit, P25